



النشرة اليومية

Thursday, 11 September, 2025



أخبار
الطاقة



الرياض النفط يرتفع بعد المخاطر الجيوسياسية والرسوم الجمركية

الجيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الخبر، إلى جانب الشكوك بشأن مزاعم الرئيس الأمريكي ترمب بشأن احتمال تشديد العقوبات على النفط الروسي، يجعل النفط الخام عرضة لانخفاض الأسعار". ووفقًا لمصادر، حث ترمب الاتحاد الأوروبي على فرض رسوم جمركية بنسبة 100% على الصين والهند كاستراتيجية للضغط على الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. وتعدّ الصين والهند من أبرز مشتري النفط الروسي، الذي ساهم في دعم خزائن روسيا منذ غزوها لأوكرانيا عام 2022، على الرغم من ضغوط العقوبات الشديدة من الولايات المتحدة.

وكتب محللو بورصة لندن: "قد يؤدي توسيع التعريفات الجمركية الثانوية لتشمل مشتري رئيسيين آخرين، مثل الصين، إلى تعطيل صادرات النفط الخام الروسي وتقليص المعروض العالمي، وهي إشارة إيجابية لأسعار النفط".

وتابعوا: "مع ذلك، لا يزال هناك غموض بشأن المدى الذي ستذهب إليه الإدارة، إذ قد يتعارض الإجراء الصارم مع جهود إدارة التضخم، ويؤثر على الاحتياطي الفيدرالي لخفض أسعار الفائدة". ويتوقع المتداولون أن يخفض الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة في اجتماعه الأسبوع المقبل، مما سيعزز النشاط الاقتصادي والطلب على النفط. لكن توقعات العرض لا تزال سلبية. وقد حذرت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية من أن أسعار النفط الخام العالمية ستتعرض لضغوط كبيرة في الأشهر المقبلة بسبب ارتفاع المخزونات مع زيادة إنتاج أوبك+.

ارتفعت أسعار النفط، أمس الأربعاء، بعد أن هاجمت إسرائيل قيادة حماس في قطر، وطلب الرئيس الأمريكي دونالد ترمب من أوروبا فرض رسوم جمركية على مشتري النفط الروسي، إلا أن ضعف توقعات السوق، حدّ من المكاسب. ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت بمقدار 61 سنتًا، أو 0.92%، لتصل إلى 67 دولارًا للبرميل، كما ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي بمقدار 61 سنتًا، أو 0.97%، لتصل إلى 63.24 دولارًا للبرميل.

وقال كيلفن وونغ، كبير محللي السوق في وساطة تداولات النفط عبر الانترنت، أواندا: "يُعزى الارتفاع الحالي في أسعار النفط بشكل رئيسي إلى زيادة علاوات المخاطر الجيوسياسية بعد الهجوم الإسرائيلي غير المسبوق في الدوحة". وأضاف: "هذا يزيد من المخاوف من حدوث أزمة إمدادات قصيرة الأجل في حال استهداف إسرائيل لمنشآت إنتاج النفط التابعة لأعضاء أوبك+".

كان رد فعل أسعار النفط ضعيفًا نسبيًا نظرًا لضعف السوق بشكل عام. وارتفع كلا الخامين القياسيين بنحو 2% بعد الهجوم بوقت قصير، لكنهما تراجعًا بعد أن أكدت الولايات المتحدة للدوحة أن مثل هذا الحادث لن يتكرر على أراضيها، ولأنه لم يكن له تأثير فوري على الإمدادات.

وصرح توني سيكامور، محلل السوق في آي جي، في مذكرة: "إن رد الفعل المتواضع في أسعار النفط الخام على هذا



فرض ترمب بالفعل رسومًا جمركية بنسبة 50 % على الهند، وشوهد وهو يدعو إلى فرض رسوم جمركية بنسبة 100 % على نيودلهي وبكين. قد تؤدي هذه الخطوة إلى قطع بعض مصادر الدخل عن روسيا، والضغط عليها لإنهاء حربها الطويلة مع أوكرانيا.

وإلى جانب العوامل الجيوسياسية، ركزت أسواق النفط أيضًا على بيانات المخزونات الأمريكية. فقد أظهرت بيانات معهد البترول الأمريكي نمو المخزونات الأمريكية بمقدار 1.25 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 5 سبتمبر. في تطورات أسواق الطاقة، أعلنت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في توقعاتها قصيرة الأجل للطاقة يوم الثلاثاء أن استهلاك الطاقة في الولايات المتحدة سيصل إلى مستويات قياسية في عامي 2025 و2026.

وتوقعت الإدارة أن يرتفع الطلب على الطاقة إلى 4,187 مليار كيلوواط/ساعة في عام 2025، و4,305 مليار كيلوواط/ساعة في عام 2026، ارتفاعًا من الرقم القياسي البالغ 4,097 مليار كيلوواط/ساعة في عام 2024.

وتأتي هذه الزيادات في الطلب جزئيًا من مراكز البيانات المخصصة للذكاء الاصطناعي والعملات المشفرة، بالإضافة إلى استخدام المنازل والشركات لمزيد من الكهرباء واستهلاك أقل للوقود الأحفوري للتدفئة والنقل. وتوقعت الإدارة أن ترتفع مبيعات الطاقة في عام 2025 إلى 1,508 مليار كيلوواط/ساعة للمستهلكين السكنيين، و1,482 مليار كيلوواط/ساعة للمستهلكين التجاريين، و1,055 مليار كيلوواط/ساعة للمستهلكين الصناعيين. تُقارن هذه التوقعات بأعلى مستوياتها على الإطلاق، والتي بلغت 1,509 مليار كيلوواط/ساعة للمستهلكين السكنيين في عام 2022، و1,434 مليار كيلوواط/ساعة في عام 2024 للعملاء التجاريين، و1,064 مليار كيلوواط/ساعة للعملاء الصناعيين في عام 2000.

جاء ارتفاع أسعار النفط في التعاملات الآسيوية يوم الأربعاء، بعد أن أثار الهجوم الإسرائيلي على أهداف تابعة لحركة حماس في قطر المخاوف بشأن تصاعد التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، مما قد يعطل الإمدادات.

كما عززت احتمالات فرض المزيد من القيود الأمريكية على النفط الروسي، عقب تقرير يفيد بأن الرئيس دونالد ترمب دعا إلى فرض المزيد من العقوبات على مشتري النفط الروسي، الأسعار.

لكن يتجه كلا العقدين نحو تحقيق مكاسب للجلسة الرابعة على التوالي، خاصة بعد زيادة إنتاج أقل من المتوقع من قبل منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وحلفائها خلال عطلة نهاية الأسبوع.

كان النفط قد ارتفع بنسبة تصل إلى 2 % يوم الثلاثاء عقب الهجوم، لكنه قلص مكاسبه بعد أن أكد مسؤولون أمريكيون أن مثل هذا الهجوم لن يتكرر. وصرح ترمب للصحفيين بأنه "مستاء للغاية" بشأن الهجوم، وقال إنه سيصدر بيانًا كاملًا يوم الأربعاء.

وتعتبر قطر شريك أممي للولايات المتحدة، وتستضيف قاعدة العديد الجوية، أكبر منشأة عسكرية أمريكية في الشرق الأوسط. وقد لعبت قطر، إلى جانب مصر، دور الوسيط في المحادثات بين إسرائيل وحماس. وأعلنت حماس أن إسرائيل فشلت في محاولتها اغتيال فريقها التفاوضي. لكن الحركة أفادت بسقوط خمسة ضحايا جراء الهجوم.

ارتفعت أسعار النفط أيضًا بفضل احتمال فرض المزيد من العقوبات الأمريكية على روسيا، بعد أن أفادت تقارير أن ترمب دعا الاتحاد الأوروبي إلى فرض رسوم جمركية باهظة أيضًا على الهند والصين بسبب شرائهما للطاقة الروسية.



المتجددة والدعم المالي لقطاع الوقود الأحفوري باعتبارهما أكبر معوقات نمو الاستثمارات الخضراء، في وقتٍ تُسهم فيه مراكز البيانات في نمو الطلب على الطاقة.

وقال لورانس وو، المدير المالي لمنطقة آسيا في شركة أي دي بي للطاقات المتجددة، البرتغالية خلال مؤتمر في سنغافورة: "لا يزال الفحم يحظى بدعم حكومي، وتُستخدم الكهرباء والطاقة عمومًا كأداة سياسية لكسب الأصوات. وأعتقد أن هذا هو العائق الأكبر".

وقال نيتين أبتى، الرئيس التنفيذي لمجموعة فينا، المملوكة لشركة جنرال إنفرستركتشر بارتنز ومقرها سنغافورة، إن الشركة تُضاعف بناء مشاريع الطاقة المتجددة في آسيا أربع مرات لتلبية الأحمال المتزايدة، لكنه أضاف أن السياسة، وليس التكنولوجيا، هي العائق الرئيسي.

وقال أبتى: "إذا علمنا أن الحصول على تصريح يستغرق أربع سنوات وكانت الخطوات واضحة، يُمكننا تقييم هذه المخاطر. تنشأ المخاوف عند إجراء مزاد ثم إلغائه أو عندما تصبح اتفاقية شراء الطاقة غير قابلة للتمويل".

ألغت تايوان ترخيصين لتوليد طاقة الرياح البحرية بعد مراجعة هذا العام، بينما ألغت الهند 11.4 جيجاواط من مناقصات الطاقة المتجددة في العامين الماضيين لأسباب منها ارتفاع التعريفات الجمركية.

وأضاف أن مراكز البيانات تسببت في زيادة الطلب على الطاقة في جميع أنحاء المنطقة، وليس بالضرورة على الطاقة المتجددة. وقال أبتى: "لا أعتقد أنهم (مراكز البيانات) يهتمون حقًا بكثافة الكربون لديهم. إنهم يريدون الطاقة فقط".

وأشارت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن حصة توليد الطاقة بالغاز الطبيعي ستنخفض من 42 % في عام 2024 إلى 40 % في عامي 2025 و2026. وسترتفع حصة الفحم من 16% في عام 2024 إلى 17 % في عام 2025 قبل أن تتراجع إلى 16 % في عام 2026 مع ارتفاع إنتاج الطاقة المتجددة.

سترتفع نسبة توليد الطاقة المتجددة من 23 % في عام 2024 إلى 25 % في عام 2025 و26 % في عام 2026، بينما ستنخفض حصة الطاقة النووية من 19 % في عام 2024 إلى 18 % في عامي 2025 و2026، وفقًا للتوقعات.

وتوقعت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن ترتفع مبيعات الغاز في عام 2025 إلى 13.1 مليار قدم مكعب يوميًا للمستهلكين السكنيين، و9.8 مليار قدم مكعب يوميًا للعملاء التجاريين، و23.5 مليار قدم مكعب يوميًا للعملاء الصناعيين، لكنها ستنخفض إلى 35.8 مليار قدم مكعب يوميًا لتوليد الطاقة. ويقارن ذلك بأعلى مستوياته على الإطلاق عند 14.3 مليار قدم مكعب يوميًا في عام 1996 للمستهلكين السكنيين، و9.6 مليار قدم مكعب يوميًا في عام 2019 للعملاء التجاريين، و23.8 مليار قدم مكعب يوميًا في عام 1973 للعملاء الصناعيين، و36.9 مليار قدم مكعب يوميًا في عام 2024 لتوليد الطاقة.

في وقت، يهدد دعم الفحم وعدم استقرار السياسات تحوّل الطاقة في آسيا، وقال مسؤولون تنفيذيون في قطاع الطاقة يوم الأربعاء إن جهود آسيا في مجال الطاقة النظيفة ستعثر ما لم تُخفّض الحكومات دعم الوقود الأحفوري، وتُقدّم توجيهات سياسية مستقرة، وتستثمر في تطوير شبكات الكهرباء.

وأشار المسؤولون التنفيذيون إلى إلغاء مزادات الطاقة



أسعار النفط تتراجع وسط مخاوف من ضعف الطلب الأمريكي الشرق الأوسط

3.9 مليون برميل خلال الأسبوع المنتهي في 5 سبتمبر (أيلول)، وهو ما يتعارض مع التوقعات التي كانت تشير إلى انخفاض بمقدار مليون برميل. كما ارتفعت مخزونات البنزين بـ1.5 مليون برميل.

تخفيضات مرتقبة لأسعار الفائدة

من المتوقع أن يقرر مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي خفض أسعار الفائدة الأسبوع المقبل، بهدف دعم الاقتصاد. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يُبقي البنك المركزي الأوروبي على أسعار الفائدة دون تغيير في اجتماعه يوم الخميس.

على جانب العرض، قررت منظمة البلدان المصدرة للنفط وحلفاؤها، المعروفة باسم «أوبك بلس»، زيادة الإنتاج بدءاً من أكتوبر (تشرين الأول). وعلى الرغم من أن هذه الزيادات أقل من التوقعات السابقة، فإنها تُسهم في الضغط على الأسعار.

وحذرت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية هذا الأسبوع من أن الأسعار ستنخفض بشكل كبير في الأشهر المقبلة؛ حيث ستؤدي زيادة الإنتاج إلى تراكم كبير في مخزونات النفط.

تراجعت أسعار النفط قليلاً، يوم الخميس، مع استمرار المخاوف بشأن ضعف الطلب في الولايات المتحدة وتخمة المعروض العالمية، وهو ما طغى على التوترات في الشرق الأوسط والحرب في أوكرانيا.

الأسواق تتفاعل مع بيانات الطلب

انخفضت العقود الآجلة لخام برنت 14 سنتاً، أو 0.21 في المائة، إلى 67.35 دولار للبرميل، بحلول الساعة 04:33 بتوقيت غرينتش. كما تراجعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 15 سنتاً، أو 0.24 في المائة، لتصل إلى 63.53 دولار للبرميل.

كانت الأسعار قد ارتفعت بأكثر من دولار واحد في الجلسة السابقة عقب الهجوم الإسرائيلي على قيادة حركة «حماس» في قطر، وكذلك بعدما اعترضت بولندا طائرات مسيرة روسية يُعتقد أنها دخلت مجالها الجوي خلال هجوم على غرب أوكرانيا.

وعلى الرغم من هذه الأحداث، فإنها لم تشكل خطراً فورياً على إمدادات النفط، مما أعاد تركيز الأسواق على موازين العرض والطلب. وتُشير البيانات الاقتصادية الأخيرة إلى تباطؤ الاقتصاد الأمريكي، مع ارتفاع مخزونات النفط وانخفاض أسعار المنتجين.

وأظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة ارتفعت بمقدار



«طوكيو غاز» تسعى لعقود مرنة بهدف مواجهة تقلبات السوق العالمية الشرق الأوسط

الأقل بعض السيطرة على الكميات المتسلمة. وأضافت: «نتواصل حالياً مع عدد من أصحاب المشاريع، وبعض المناقشات تشهد تقدماً»، لكنها امتنعت عن ذكر أسماء الشركات نظراً لسريّة المحادثات.

وكانت «رويترز» قد أفادت، الشهر الماضي، بأن «طوكيو غاز» تجري محادثات مع شركة «فينتشر غلوبال» لشراء مليون طن سنوياً من الغاز الطبيعي المسال من منشأة «سي بي 2» الأميركية لمدة 20 عاماً. كما ذكرت تقارير سابقة أن الشركة اليابانية، إلى جانب «جيرا» و«ميد أوغن إنرجي» المدعومة من «أرامكو السعودية»، أجرت محادثات مع شركة «وودسايد إنرجي» الأسترالية بشأن حصص في مشروعها للغاز في ولاية لويزيانا الأميركية. وأكدت ياو أن تركيز «طوكيو غاز» ينصب حالياً على تأمين اتفاقيات شراء طويلة الأجل، لكنها لا تستبعد الدخول في شراكات استثمارية إذا كانت تتماشى مع استراتيجيتها في تأمين الإمدادات.

وفيما يتعلق بالتحديات، أشارت إلى أن المخاطر السياسية والأنماط المناخية تبقى من أبرز العوامل المؤثرة في سوق الغاز، مضيفاً أن الشركة ستضطر إلى التشاور مع الحكومة اليابانية في حال رغبتها بإدراج الغاز الروسي ضمن محفظتها، في حال انتهاء الحرب في أوكرانيا.

وقالت: «علينا أن ندرس الأمر، ونتشاور مع الحكومة أيضاً، لأنه موضوع حساس للغاية. يجب أن نأخذ بعين الاعتبار الظروف العالمية والمخاطر الجيوسياسية، ونناقشها مع الجهات الرسمية».

أكدت شركة «طوكيو غاز»، أكبر مزود للغاز في المدن اليابانية، أنها تعمل على بناء محفظة متنوعة جغرافياً وتعاقدياً من الغاز الطبيعي المسال، بهدف تعزيز قدرتها على مواجهة تقلبات السوق، في ظل الطلب المتزايد على العقود المرنة من قبل المشترين والبائعين على حد سواء. وقالت المديرية العامة لقسم الغاز الطبيعي المسال في الشركة، يومبكو ياو، خلال مشاركتها في مؤتمر «غاستك» بمدينة ميلانو الإيطالية، إن «البائعين أصبحوا يشبهون اللاعبين في المحافظ الاستثمارية، يسعون إلى تحسين توزيع إمداداتهم، ونحن كمشترين نرغب في تحسين أصولنا. الجميع بات يفكر بالطريقة نفسها».

يأتي هذا التوجه في وقت تشهد فيه سوق الغاز العالمية اضطرابات حادة، نتيجة التوترات السياسية بين القوى الكبرى، ما ينعكس على الأسعار ويزيد من حالة عدم اليقين.

وفي اليابان، ثاني أكبر مستورد للغاز الطبيعي المسال في العالم، يُتوقع أن يرتفع الطلب نتيجة النمو المتسارع في استهلاك الطاقة من قبل مراكز البيانات، إلا أن الغموض لا يزال يحيط بقدرة البلاد على تحقيق أهداف الحياد الكربوني، إلى جانب وتيرة إعادة تشغيل محطات الطاقة النووية، ما يجعل التوقعات المستقبلية غير واضحة.

وأوضحت ياو أن التنوع في مصادر الإمداد ومؤشرات التسعير يمثلان أولوية، مشيرة إلى أن «طوكيو غاز» تسعى للحصول على شحنات خالية من قيود الوجهة، أو على



هل ينجح ترمب في إجبار الهند على وقف شراء النفط الروسي؟ الشرق الأوسط

مجموعة السبع الأخرى قد انهار إلى حد كبير في ظل إدارة ترمب».

ضغوط على الهند... وتوجه نحو الصين في محاولة للتكثيف مع السياسات المتضاربة، يسعى المستوردون الهنود للحصول على خصومات أكبر من البائعين الروس. وأفاد تجار بأن المشتريين الهنود يطالبون بخصومات تصل إلى 10 دولارات للبرميل مقارنة بسعر خام برنت، وهو ما يزيد بشكل كبير على الخصومات التي كانت تتراوح بين 2 و3 دولارات للبرميل في سبتمبر (أيلول).

وقد استجاب بعض البائعين الروس لهذه المطالب برفضها، وصرّحوا بأنهم سيقومون بإرسال بعض شحنات أكتوبر إلى الصين بدلاً من الهند، مما سيؤدي إلى انخفاض طفيف في حجم الصادرات إلى الهند.

انخفاض متوقع في الإمدادات وفقاً لمصدر مطلع على خطط الشحن، سيبلغ متوسط كمية النفط الخام الروسي التي ستصل إلى الهند في أكتوبر نحو 1.4 مليون برميل يومياً، وهو ما يمثل انخفاضاً عن 1.5 مليون برميل يومياً في أغسطس (آب) و1.6 مليون برميل يومياً في سبتمبر. ومن المتوقع أن تتضح الأرقام النهائية بعد اكتمال المحادثات بين المشتريين والبائعين خلال الأسبوعين المقبلين.

من المرجح أن يؤدي الانقسام المتزايد في السياسة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، بشأن صادرات النفط الروسي إلى الهند، إلى انخفاض طفيف في تدفقات النفط الخام في أكتوبر (تشرين الأول)، وفقاً لمحللين ومصادر تجارية مطلعة على خطط الشحن لـ«رويترز».

سياسة ترمب تعارض نهج الحلفاء بعد غزو موسكو لأوكرانيا، فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلفاء مجموعة السبع عقوبات على واردات النفط الروسي، ومنعت شركات التأمين ومقدمي الخدمات البحرية من تسهيل الصادرات إلى دول ثالثة إلا إذا كانت الأسعار أقل من سقف محدد. وكان الهدف من هذه السياسة هو تقييد الإيرادات الروسية مع الحفاظ على تدفق الإمدادات، مما شجّع الهند والصين على شراء النفط بأسعار مخفضة.

ومع ذلك، غيّر الرئيس الأميركي دونالد ترمب سياسته، مطالباً الهند بوقف شراء النفط الروسي تماماً، ثم ضاعف الرسوم الجمركية على الصادرات الهندية إلى الولايات المتحدة لتصل إلى 50 في المائة بعد رفض نيودلهي. وتتعارض مطالب ترمب مع خطة سقف الأسعار التي تهدف إلى إبقاء النفط الروسي يتدفق إلى الهند والصين والمشتريين الآخرين مثل تركيا.

في هذا الصدد، قال ريتشارد برونز، رئيس قسم الجغرافيا السياسية في شركة «إنرجي أسبكتس» الاستشارية: «يبدو أن التنسيق بشأن العقوبات بين الولايات المتحدة ودول



وقال بنجامين غودوين، الشريك في شركة «بريزم إنترناشونال» للاستشارات الأمنية، إن فرض سقف للأسعار سيبقى عقبةً أمام تجار النفط الروس، لكنه لن يُشكّل تهديداً كبيراً. وأضاف: «يمكن للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي اتخاذ إجراءات صارمة لعرقلة قطاع النفط والغاز الروسي، لكن ذلك سيؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي العالمي».



«أرامكو» تجذب طلباً قوياً على صكوكها الشرق الأوسط وتتحدى التوترات الإقليمية

تجاه الصفقات الإقليمية، خاصةً بعد يوم واحد من محاولة إسرائيل اغتيال قادة من حركة «حماس» بضربات جوية في قطر، مما أدى إلى تصعيد عملها العسكري في الشرق الأوسط.

وفي تعليق له، قال مصرفي استثمار سعودي، طلب عدم الكشف عن هويته، لـ«رويترز» إنه «لا يرى رد فعل كبيراً (على الهجوم على قطر)». وأضاف أن تسعير صكوك أرامكو من المتوقع أن يضيق قبل الإطلاق النهائي بفضل حجم الطلبات الكبير.

تحالف مصرفي لإدارة الإصدار يُشار إلى أن «أرامكو» تخطط لجمع ما بين 3 إلى 4 مليارات دولار من هذا الإصدار. ويتولى إدارة هذه الصفقة تحالف من البنوك العالمية والإقليمية الكبرى، يضم كلاً من: «الراجحي المالية»، و«سيقي»، و«دبي الإسلامي»، و«بنك أبوظبي الأول»، و«غولدمان ساكس»، و«إتش إس بي سي»، و«جيه بي مورغان»، و«كي إف إتش كايبتال»، و«ستاندرد تشارترد بنك».

لقي طرح شركة «أرامكو السعودية» طرح صكوك إسلامية دولية، إقبالاً كبيراً من المستثمرين، الذين بدأ أنهم لم يتأثروا بالهجوم الإسرائيلي على قطر الذي وقع قبل 24 ساعة فقط من الإعلان، وفق ما ذكرت «رويترز».

ووفقاً لتقرير صادر عن مجلة «آي إف آر» المتخصصة في أدوات الدخل الثابت، تجاوزت طلبات الاكتتاب على الشريحتين (5 و10 سنوات) من الصكوك الإسلامية 16.5 مليار دولار بحلول الساعة 12:15 بتوقيت غرينتش.

وكانت المؤشرات الأولية قد حددت عائداً مستهدفاً عند 105 نقاط أساس فوق سندات الخزنة الأميركية لشريحة الخمس سنوات، و115 نقطة أساس لشريحة العشر سنوات. غير أن التسعير النهائي تم تحديده لاحقاً عند 70 نقطة أساس فوق سندات الخزنة الأميركية لشريحة الخمس سنوات، و80 نقطة أساس لشريحة العشر سنوات، مما يعكس الطلب القوي للمستثمرين ورغبة الشركة في الحصول على تمويل بشروط أفضل، وفق «رويترز».

يأتي طرح الصكوك في وقت تشهد منطقة الخليج زيادة كبيرة في إصدارات السندات هذا الشهر، بما في ذلك إصدار السعودية لصكوك بقيمة 5.5 مليار دولار، مدفوعاً بطلب قوي من المستثمرين وتدفقات هائلة إلى صناديق السندات.

اختبار لشهية المستثمرين في المنطقة ويمثل إصدار «أرامكو» اختباراً حقيقياً لشهية المستثمرين



الشرق الأوسط مخزونات النفط الأميركية ترتفع ٤ ملايين برميل على عكس التوقعات

بتوقعات بارتفاع قدره 35 ألف برميل.

وأضافت الإدارة أن صافي واردات الولايات المتحدة من النفط الخام ارتفع الأسبوع الماضي بمقدار 668 ألف برميل يومياً.

أعلنت إدارة معلومات الطاقة الأميركية، الأربعاء، ارتفاع مخزونات الخام والبنزين والمقطرات في الولايات المتحدة، الأسبوع الماضي.

وأضافت الإدارة في بيانها الأسبوعي الذي يحظى بمتابعة واسعة أن مخزونات الخام ارتفعت بمقدار 3.9 مليون برميل لتصل إلى 424.6 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 5 سبتمبر (أيلول)، مقارنةً بتوقعات المحللين في استطلاع أجرته «رويترز» بانخفاض قدره مليون برميل.

وأضافت الإدارة أن مخزونات الخام في مركز التسليم في كوشينغ بولاية أوكلاهوما انخفضت بمقدار 365 ألف برميل خلال الأسبوع.

وأفادت الإدارة بأن معدلات استهلاك المصافي من الخام انخفضت بمقدار 51 ألف برميل يومياً، بينما ارتفعت معدلات التشغيل بمقدار 0.6 نقطة مئوية لتصل إلى 94.9 في المائة.

وارتفعت مخزونات البنزين الأميركية بمقدار 1.5 مليون برميل خلال الأسبوع الماضي، لتصل إلى 220 مليون برميل، وفقاً لبيانات الإدارة، مقارنةً بتوقعات المحللين في استطلاع أجرته «رويترز» بانخفاض قدره 0.2 مليون برميل.

كما أظهرت البيانات ارتفاع مخزونات نواتج التقطير، التي تشمل الديزل ووقود التدفئة، بمقدار 4.7 مليون برميل خلال الأسبوع لتصل إلى 120.6 مليون برميل، مقارنةً



أسعار النفط تستقر على مكاسبها وسط ضعف الطلب وتباطؤ اقتصاد أمريكا

في أمريكا ارتفعت 3.9 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 5 سبتمبر مقابل توقعات بسحب مليون برميل، وارتفعت مخزونات البنزين أيضا وزادت 1.5 مليون برميل مقابل توقعات بسحب 200 ألف برميل.

يتوقع المحللون الآن أن يخفض مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي) أسعار الفائدة الأسبوع المقبل، في غضون ذلك من المقرر أن يبقى البنك المركزي الأوروبي اليوم الخميس على أسعار الفائدة دون تغيير.

استقرت أسعار النفط اليوم الخميس في ظل ضعف الطلب في أمريكا واحتمالات زيادة الإمدادات على نطاق واسع، وذلك رغم تصاعد التوتر في الشرق الأوسط وحرب روسيا وأوكرانيا.

العقود الآجلة لخام برنت ارتفعت 0.01% إلى 67.50 دولار للبرميل بحلول الساعة 06:00 بتوقيت السعودية، وزادت عقود خام تكساس 0.03% إلى 63.69 دولار.

8 أعضاء في "أوبك+" يتفقون على زيادة إنتاج النفط 137 ألف برميل يوميا في أكتوبر

Sun, 7 2025

عقود الخامين القياسيين ارتفعت بأكثر من دولار أمس الأربعاء بعد هجوم إسرائيل على قيادة حركة "حماس" في قطر في اليوم السابق، ومع قيام بولندا باستنفار دفاعاتها الجوية والدفاعات الجوية لحلف شمال الأطلسي لإسقاط طائرات مسيرة يشتبه في أنها لروسيا، كانت قد ضلت طريقها ودخلت إلى مجالها الجوي خلال هجوم على أوكرانيا.

إلا أن هجمات الشرق الأوسط وإسقاط المسيرات في بولندا لم ينطو على خطر مباشر يهدد إمدادات النفط، ومن ثم تحول الاهتمام إلى توازنات العرض والطلب وسط ارتفاع مخزونات النفط وانخفاض أسعار المنتجين وتباطؤ سوق العمل الذي يعكس ضعف اقتصاد أمريكا.

قالت إدارة معلومات الطاقة إن مخزونات النفط الخام



الصين بصدد تجاوز ألمانيا كأكبر مستورد للغاز الشرق عبر الأنابيب في العالم

مناطق أخرى.

ولا تزال النرويج أكبر موردة للغاز عبر الأنابيب إلى أوروبا، بما في ذلك ألمانيا، لكن في ظل غياب طاقة إنتاجية فائضة، تُضطر المنطقة إلى زيادة مشترياتها من الغاز الطبيعي المُسال.

الصين وروسيا توطدان علاقتهما في المقابل، تُوطد الصين علاقتهما مع روسيا، التي تمتلك طاقةً فائضةً بعد أن توقفت 90% من إمداداتها عبر الأنابيب إلى أوروبا في أعقاب غزو أوكرانيا.

قال مارك ماكروري، مدير الاستراتيجية والترويج في "الاتحاد الدولي للغاز"، خلال الندوة نفسها، إن معظم الدول الكبرى تُحاول حالياً تنويع مصادر إمداداتها، سواء من الغاز الطبيعي المُسال أو عبر الأنابيب، وأضاف أن "الصين تُقدم على الأرجح مثلاً جيداً لكيفية خلق خيارات كثيرة".

في وقت سابق من الشهر الجاري، وقّعت موسكو مع بكين مذكرة تفاهم لبناء خط أنابيب غاز ضخم جديد إلى الصين، مع توسيع مسارات أخرى أيضاً، ولم تتضح بعد تفاصيل كثيرة.

يُتوقع أن ترتفع واردات الصين عبر الأنابيب إلى 79 مليار متر مكعب خلال العام الجاري، مقارنةً بأقل من 71 مليار متر مكعب لألمانيا، وفقاً لما ذكره أوبدال من "ريستاد". وفي عام 2024، بلغت الواردات 70 ملياراً و71 مليار متر مكعب على التوالي.

تتهياً الصين لتجاوز ألمانيا لتُصبح أكبر مستوردة في العالم للغاز الطبيعي عبر الأنابيب خلال العام الجاري، وسط تعزيز الدولة الآسيوية أمنها الطاقوي.

بعد أن عادت وارداتها تلك واردات ألمانيا تقريباً في 2024، قد تحتل الصين المرتبة الأولى مع زيادة إمداداتها من روسيا، وفقاً لشركة "ريستاد إنرجي" (Rystad Energy).

قال مارتن أوبدال، الشريك في "ريستاد"، خلال ندوة عبر الإنترنت عُرض فيها تقرير سنوي أُعدّ بالتعاون مع "الاتحاد الدولي للغاز" (IGU) وشركة تشغيل شبكات الغاز الإيطالية "سنم" (Snam SpA)، إن الاتفاقيات الأحدث بين بكين وموسكو، بما في ذلك قرار المضي قدماً في تنفيذ مشروع خط أنابيب "قوة سيبيريا 2"، تُعزّز احتمالية احتلال الدولة هذا المركز.

كيف تحولت سوق الغاز بعد حرب أوكرانيا؟

يُبرز هذا التحوّل التغير الجذري في سوق الغاز منذ أن أدى غزو روسيا لأوكرانيا في عام 2022 إلى قلب تجارة السلع العالمية رأساً على عقب.

فألمانيا، التي كانت تعتمد بشكل كبير على الوقود المنقول عبر الأنابيب من حقول سيبيريا الروسية بأسعار منخفضة نسبياً، تحوّلت إلى الغاز الطبيعي المُسال المُرسَل عبر الناقلات من الولايات المتحدة وموردين آخرين، وبذلك انخفض اعتمادها على الغاز الروسي، ما تسبب في تقلبات أكبر في الأسعار مع تنافس أوروبا على الغاز الطبيعي المُسال مع



سوق الغاز العالمية على موعد مع تخمة إمدادات بعد سنوات من الشح.. التفاصيل هنا

وفي غضون ذلك، يُكثف قطاع الغاز جهود خفض الانبعاثات، من خلال تقنيات احتجاز الكربون وتخزينه في محطات الغاز الطبيعي المُسال، إلى عمليات كهربية كاملة أو جزئية في نقل وتخزين الغاز.

مع ذلك، تُلقي التوترات الجيوسياسية بظلالها على التوقعات طويلة الأجل للسوق وعلى وتيرة التحول في قطاع الطاقة، في حين أن تكرار الظواهر الجوية المتطرفة والعوامل التكنولوجية مثل الذكاء الاصطناعي "تُعقد ديناميكيات العرض والطلب العالمية"، بحسب التقرير.

اليابان قد تسبق الصين كأكبر مستوردة للغاز المسال الفوري في المقابل، ظلّ الطلب الصيني على شحنات الغاز الطبيعي المسال الفوري ضعيفاً حتى الآن العام الجاري، وقد تفقد الصين موقعها كأكبر مستوردة لصالح اليابان في 2025، استناداً إلى بيانات الشحن التي جمعتها "بلومبرغ" منذ بداية العام.

قد دفعت المحادثات بشأن احتمال التوصل إلى اتفاق سلام في أوكرانيا أسعار الغاز الأوروبية إلى أدنى مستوياتها خلال عام الشهر الماضي، وسط توقعات بعودة بعض إمدادات الغاز الروسي عبر الأنابيب إلى أوروبا. لكن احتمالات إجراء مفاوضات سلام لا تزال غير مؤكدة.

ترى ألمانيا خطر ارتفاع الطلب على محطات توليد الكهرباء العاملة بالغاز خلال العقد المقبل في حال تباطأ اعتماد مصادر الطاقة المتجددة والتقنيات المرنة. مع ذلك، يمضي الاتحاد الأوروبي قدماً في خطة تهدف إلى إنهاء جميع مشتريات الغاز الروسي بحلول نهاية عام 2027.

الذكاء الاصطناعي والتوترات الجيوسياسية يعقدان التوقعات

بشكل عام، ارتفع الطلب العالمي على الغاز بنسبة 1.9% في 2024، متجاوزاً 4.1 تريليون متر مكعب، ومن المتوقع أن يرتفع بنسبة 1.7% خلال العام الجاري، وفقاً لتقرير "الاتحاد الدولي للغاز". ويتوقع التقرير أن يفوق الطلب خلال العقد المقبل معظم التقديرات.

وبحسب التقرير، فإنه حتى مع أهداف الحياد الكربوني، قبل عام 2050 في الاتحاد الأوروبي و2060 في الصين، سيظل الغاز يلعب دوراً حيوياً لسنوات مقبلة "في دعم مصادر الطاقة المتجددة متفاوتة الأداء".

شكراً.